في بلد الاستبداد

حقوق الإنسان في مهب الريح

التقرير السنوي لمنظمة "سند"
للحالة الحقوقية في السعودية لعام 2021

SANAD
SANA ORGANIZATION
منظمة سند الحقوقية

www.sanad.uk

المحتويات

أولاً: الملخص

ثانياً: اعتقالات لا تتوقف والإخفاء القسري مستمر

اعتقالات يوليو في مدينة أبها

اعتقالات نوفمبر

اعتقالات أخرى

استمرار اعتقالات النساء

ثالثاً: أزمة قانونية

مهزلة المحاكمات

رابعاً: سجون خارج القانون

حرمان الحقوق

التعذيب داخل السجون

الإهمال الطبي المتعمد

القتل داخل السجون

أطفال في سجون النظام

خامساً: الإعدامات بلا جرائم

سادساً: القيود على حرية الحركة والتنقل

سابعًاً: نزع الملكيات والتهجير القسري

ثامنا: مواطنون بلا وطن (البدون)

تاسعاً: توصيات

أولاً: الملخص

رغم التقارير الدولية العديدة بوحشية وقمع النظام السعودي، ونداءات المنظمات الحقوقية العالمية للسعودية بتحسين سجلها الحقوقي والمضي قدما في خطوات للإصلاح الحقيقي، ورغم محاولات النظام السعودي تحسين صورته أمام المجتمع الغربي بادعاءات شكلية للإصلاح وترويج إعلامي خادع لحفظ الحقوق، إلا أن ممارساته اليومية وانتهاكاته المتكررة تؤكد أن السجل الحقوقي للنظام السعودي في عام 2021 ما زال متأخراً وأن انتهاكاته تتنامى وأن تجاوزاته تكبر وتزداد.

ويبدو أن السلطة السعودية لم تدرك بعد مخاطر استمرارها في سياسات القمع الوحشية التي تمارسها ضد الأكاديميين والمفكرين والناشطين والحقوقيين والصحفيين، رغم التحذيرات التي تطلقها المنظمات الحقوقية، وسط مخاوف من تزايد حدة القمع الوحشي وتدهور ملف حقوق الإنسان في البلاد أكثر مما هو عليه.

إن الممارسات المستمرة والشنيعة لانتهاك حقوق الإنسان، والاستمرار بسياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب الوحشي داخل السجون تؤكد استمرار النظام السعودي بانتهاج هذا السياسة في إدارة البلاد. هذا بالإضافة إلى حرمان المعتقلين من حقوقهم الأساسية، ناهيك عما يتعرضون له من إهمال طبي متعمد داخل المعتقلات. فضلاً عن الخلل القانوني الواضح في التعامل مع قضايا المعتقلين، بدءً من اعتقالهم بطريقة تعسفية ودون مذكرة توقيف أو أمر قضائي،مروراً بظروف احتجازهم وإخفائهم قسرياً، وانتهاء بالمحاكمات الصورية التي تفتقد لأبسط معايير العدالة، إضافة إلى الأحكام الجائرة والمطولة التي تصدر ضد البعض أو تطالب النيابة العامة بإيقاعها على آخرين لمجرد ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير عن الرأي .

كما أن القضاء السعودي ما يزال يفتقر لأدنى المعايير القانونية والجنائية في تعامله مع ملف معتقلي الرأي في السعودية، ورغم دعاوى ولي العهد السعودي مطلع فبراير 2021 من تطوير المنظومة التشريعية وتحسين النظام الجزائي، إلا أن هذا الادعاء لم ير النور. وما تزال تجاوزات القضاء في السعودية تطال معتقلي الرأي وغيرهم بين أحكام جائرة أو مماطلة في الجلسات أو تأجيل غير مبرر، فضلاً عن صورية المحاكمات وافتقارها لأبسط معايير العدالة . كما تماطل السلطات السعودية في محاكمة عدد كبير من معتقلي الرأي، وتؤجل محاكمات البعض دون ذكر أسباب أو مبررات. فقد تم المماطلة وتأجيل محاكمة د. سلمان العودة لقرابة ثلاث سنوات. كما هو الأمر ذاته مع المعتقل د.حسن فرحان المالكي، والإعلامي زهير كتبي.

لقد طالبت النيابة العامة بعقوبة الإعدام لعدد من العلماء والمفكرين أمثال د. سلمان العودة و د. عوض القرني و د. علي العمري و د. حسن فرحان المالكي، كما أصدرت المحكمة أحكاماً قاسية تمتد لعشرات السنوات ضد آخرين. فهذا عبد الرحمن السدحان قد حُكم عليه من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لعشرين سنة لتهم تتعلق بالتعبير عن الرأي. وذات الحال حصل مع الحقوقي خالد العمير بالسجن 9 سنوات، والإعلامي خالد المهاوش 10 سنوات لذات التهم وغيرهم كثير.

إن حالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري كانت مستمرة خلال عام 2021. فقد رصدت "سند" ما يزيد عن 30 حالة اعتقال تعسفي في السعودية خلال 2021، حيث تعرض ما يزيد عن ٪80 منهم للإخفاء القسري لمدة تتراوح بين أسبوعين وخمسة أشهر. ويظهر أن النظام السعودي مستمر في حجب كل الأصوات المطالبة بالحقوق والحريات من خلال المداهمة والاعتقال والخطف والإخفاء القسري لكل صوت أو قلم لا يروق لمزاج النظام.

في عام 2021، ما زالت حالة السجون في السعودية في وضع مأساوي مليء بقصص التعذيب والإهمال والتجاهل ضد معتقلي الرأي في السعودية. فهم بين مهمل طبي يصارع الآلام ثم يترك ليلقى حتفه، أو معتقل واقع تحت مطارق التعذيبٍ أو الاعتداء الجسدي حتى الموت. ويبدو أن الحكومة السعودية بمؤسساتها الأمنية والعدلية معاً تنتهج سياسة تضييق ممنهج ضد المعتقلين لتزيد من معاناتهم داخل السجون، ومن بينها الإهمال الصحي المتعمد وعدم منح الرعاية الطبية اللازمة للمعتقلين مما يعرضهم لخطر الموت البطيء، والذي يعتقد النظام أنه أقل كلفة أمام المجتمع الدولي.

ويبقى ملف الإعدامات ملفاً شائكا في السعودية، فالنظام يستغله سياسياً لتصفية خصومه ويستعمله عصا لردع المخالفين، كما أنه طال عام 2021 حتى الأطفال الذين اتهموا بالمشاركة في مظاهرات للدفاع عن الحقوق وهم في أعمار صغيرة أمثال مصطفى آل درويش.

في عام 2021، لم تزل تطارد لعنة السجان وبطش النظام المفرج عنهم من المعتقلين.، كما أن حريتهم منقوصة وإن أطلق سراحهم وأصواتهم ما تزال مكبوتة. إنهم لا يستطيعون الحديث أو التعبير عن آرائهم، فضلاً عن تقييد حرية حركتهم من خلال منعهم من السفر والتجسس على تحركاتهم وتتبعها.

وما زال ملف التهجير القسري وعمليات الهدم وإزالة الممتلكات مستمراً، فبعد حادثة مصادرة أراضي أبناء الحويطات في 2020، شهد عام 2021 عدة عمليات تهجير في مختلف مناطق المملكة، في الرياض وعسير، وأخيراً عمليات الهدم الرهيبة التي تتعرض لها محافظة جدة حالياً. إن ما يمارسه النظام ضد المواطنين هو تعدٍ سافر على أهم حقوق الإنسان وهو المسكن. فبدلاً من توفير السكن للمواطنين قامت الحكومة بهدم المنازل وتهجير ساكنيها بحجج واهية.

وفي عام 2021، لم تشهد قضية البدون تحسناً رغم المطالبات المنظمات الحقوقية للسعودية بإصلاح وإغلاق هذا الملف المتراكم وإيقاف "كرة الثلج" من التضخم. وبالرغم من منح الجنسية السعودية لعدد من الشخصيات، إلا أن ملف المواطنيين عديمي الجنسية ما زال مفتوحاً دون حل قريب يلوح في الأفق، مع تفاقم الانتهاكات بحقهم وعدم حصولهم على الحقوق الأساسية للفرد كالتعليم والصحة، فضلاً عن الحقوق الأخرى.

وفيما يلي تعرض "سند" تقريرها السنوي عن الحالة الحقوقية في السعودية وما رصدته عام 2021 من انتهاكات للحقوق وتعدٍ على الحريات.

ثانياً: اعتقالات لا تتوقف والإخفاء القسري مستمر

يستمر النظام السعودي في نهج الاعتقالات التعسفية وحملات المداهمات والإخفاء القسري دون أدنى معايير للإجراءات الجنائية والقانونية.

ولم يكن عام 2021 بأفضل حال من سابقه في هذا الملف، فقد اعتقل النظام السعودي عدداً من الإعلاميين والنشطاء والأكاديميين والمؤثرين، استمراراً منه في نهج الاعتقالات التعسفية وحملات المداهمات للمنازل والإخفاء القسري بحق كل صوت يعبر عن الرأي.

ومن الصعوبة بمكان حصر جميع الاعتقالات والممارسات التعسفية وحالات الإخفاء القسري التي يقوم بها النظام ضد مواطنيه في ظل غياب الشفافية وحرية الصحافة والإجراءات القانونية السليمة. فالناس يختطفون من منازلهم عنوة بدون مذكرة اعتقال أو أمر قضائي، وقد يُخفون قسرياً لبضعة أشهر دون أن يعلم أحد عن مكان احتجازهم.

وفي هذا الإطار، دعت منظمة "سكاي لاين الدولية" المجتمع الدولي إلى التحرك الجاد للضغط على السلطات السعودية لوقف سياسة القمع عبر الاعتقالات المتكررة وغير القانونية بحق نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وأكاديميين ودعاة، على خلفية تعبيرهم عن آرائهم. وحذرت من استمرار التجاهل الواضح من قبل الجهات الدولية الذي منح الضوء الأخضر للسلطة السعودية لممارسة القمع بحق المعبرين عن الرأي.

إننا نعتقد أن صمت المجتمع الدولي بحكوماته ومنظماته وهيئاته وعدم اتخاذهم خطوات عملية واضحة ضد ممارسات النظام هو ما جرأه على المزيد من الانتهاكات ومصادرة الحريات.

وفيما يلي ملخص لأهم حالات الاعتقال التعسفي التي رصدتها "سند" خلال عام 2021 ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

اعتقالات يوليو في مدينة أبها:

اعتقل الأمن السعودي تعسفياً عدداً من الأكاديميين وأعيان المجتمع في مدينة أبها، جنوب غرب السعودية، في شهر يوليو دون مبرر قانوني أو جنائي. وهم:

الدكتور: محمد بن علي الحازمي

وهو أكاديمي وأديب وأستاذ للغة العربية وآدابها بجامعة الملك خالد. من مواليد منطقة جازان جنوب السعودية، وينحدر نسبه من أسرة عريقة من الأشراف من آل البيت. ومن الرموز الاجتماعية في المنطقة الجنوبية عامة، وكان له نشاط اجتماعي وإنساني رائد. وتأكد لمنظمة "سند" أن قوة أمنية مكونة من 24 شخص داهمت منزله يوم الأربعاء 7 يونيو 2021 وفتشته وبعثرت محتوياته قبل أن تعتقل الدكتور الحازمي إلى مكان مجهول.

الدكتور : علي بن حسن الألمعي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد، وإمام وخطيب جامع عثمان الغامدي بالعرين بمدينة أبها. كان له نشاطه الدعوي والعلمي بإلقاء المحاضرات والدروس في مسجده وفي مختلف المدن بالمنطقة الجنوبية. وكانت طريقة اعتقاله أن داهمته قوة أمنية في منزله واعتقلته دون أن يعرف أحد بعد ذلك مكان احتجازه لبضعة أسابيع.

الدكتور : قاسم أحمد القثردي

وهو أستاذ بجامعة الملك خالد ورئيس مجلس إدارة جمعية تراتيل لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة رجال ألمع جنوب غرب السعودية، وكان له أنشطة اجتماعية ودعوية كما كان يحاضر في عدد من المساجد.وداهمت قوة أمنية كبيرة منزله واعتقلته وعدد من أبنائه وأحفاده المتواجدين معه في المنزل، قبل أن يُطلق سراحهم فجر اليوم التالي ويبقى الدكتور قاسم قيد الاعتقال.

الدكتور: رشيد حسن الألمعي

وهو أكاديمي متقاعد، عمل أستاذاً للعقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد، وكان له بعض المحاضرات التوعوية في مدينة أبها ومحافظة رجال ألمع. من رموز محافظة رجال ألمع، وهو كبير في السن ومصاب بمرض الضغط والسكري، ويعاني في الآونة الأخيرة من صعوبة في المشي والحركة بسبب مرضه وكبر سنه.

الأستاذ: محمد يحيى كدوان

معلم متقاعد، ويعمل حالياً مدير جمعية البر الأهلية بمحافظة رجال ألمع، وله نشاطه الاجتماعي والإنساني داخل المحافظة.

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الملف، يمكن الرجوع إلى تقرير "سند" حول اعتقالات أبها.

اعتقالات نوفمبر

كما رصدت "سند" اعتقال عدد من الشخصياتفي شهر نوفمبر 2021، وهم:

الدكتور **علي التواتي القرشي**: فتأكد لسند من مصادرها في الداخل أن قوات الأمن السعودي اعتقلته بسبب تغريدات على حسابه الشخصي في تويتر ينتقد فيها سياسة دولة الامارات. والدكتور القرشي ضابط متقاعد وخبير عسكري ومحلل سياسي واقتصادي. وهو كاتب في صحيفة "عكاظ" وجريدة "الرياض"، كما شغل مناصب عديدة في وزارة الدفاع، ومناصب في كلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإقليمي والمالية العامة من جامعة "سيراكيوز" الأمريكية.

كما اعتقل النظام السعودي الدكتور **فهد بن صالح العجلان** تعسفياً يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021. وعلمت "سند" أن سبب اعتقال العجلان كذلك هو تغريدات سابقة له في تويتر عبر عن رأيه. والعجلان أستاذ في قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، وله العديد من الإنتاج العلمي والأبحاث المنشورة.

واعتقلت قوات الأمن السعودي الدكتور **عبد العزيز بن أحمد الحميدي** تعسفياً ودون مستند قانوني يوم 24 نوفمبر بمنطقة مكة المكرمة دون معرفة أسباب وظروف الاعتقال. والدكتور الحميدي أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

كما كشفت مصادر حقوقية عن تعرض عضو هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل الدكتور **محمود المبارك**، للاعتقال التعسفي مؤخرا بلا تهم أو مسببات قانونية. ولم تتضح أسباب ومكان الاعتقال حتى الآن. والدكتور المبارك عضو هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية

وتعرض الصحفي **علي محسن أبو لحوم** للاعتقال التعسفي على يد قوات أمن الدولة. كما تلقت "سند" معلومات تفيد اعتقال الصحفي اليمني علي محسن أبو لحوم، من أمام منزله في نجران، على خلفية تغريدات على حسابات وهمية تتهمه الجهات الأمنية أنه وراءها، ونفى أبو لحوم صلته بها.

كما اعتقل النظام السعودي الدكتور **محمد مطر السهلي** مطلع شهر نوفمبر دون معرفة أسباب الاعتقال. وبحسب المعلومات التي تلقتها منظمة "سند" من مصادرها في الداخل فقد كان اعتقال السهلي قاسياً ووحشياً، حيث داهمت عناصر من قوات الأمن بيته، وقيدوا كلتا يديه وقدميه بالسلاسل، ثم اقتادوه إلى جهة مجهولة، من دون مستند قانوني أو مذكرة اعتقال.

وأعاد الأمن السعودي اعتقال الدكتور **خالد العجيمي**، بعد أن كان قد أُفرج عنه شهر أغسطس الماضي 2021. وعلمت "سند" من مصادرها أن سبب إعادة اعتقال **العجيمي** هو عدم التزامه بعقوبة الإقامة الجبرية التي فرضت عليه دون مبرر قانوني، حيث طُلب منه عدم مغادرة منزله، كما تم تركيب سوار للتجسس في قدمه، وعند خروجه من منزله أعادت قوات الأمن اعتقاله. والدكتور العجيمي أستاذ اللغة العربية وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود والأمين العام المساعد للحملة الإسلامية العالمية لمواجهة العدوان، وله العديد من المساهمات في تأسيس الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني داخل السعودية وخارجها.

اعتقل أمن الدولة السعودي الدكتور **عامر متروك الفالح**، المستشار السابق بوزارة التخطيط والاقتصاد، أثناء خروجه من منزله بحي عرقة بمدينة الرياض مساء السبت 21 نوفمبر حسب إفادة والده. أخفي الدكتور الفالح قسرياً قرابة أسبوعين، قبل أن تتصل السلطات وتخبره عائلته أنه محتجز لديهم دون بيان الأسباب. ثم أطلق سراحه مطلع شهر ديسمبر بعد مناشدة والده للملك وولي العهد عبر تغريدات في تويتر، وقد أطلق سراحه دون توجيه تهم أو محاكمة.

اعتقالات أخرى

تعرض الدكتور **عمر بن عبد الله السعدون** للاعتقال التعسفي على يد قوات الأمن السعودي في يونيو 2021 بمدينة الرياض بسبب تعبيره عن رأيه. حيث أُعتقل بسبب مقال انتقد فيه قرار إغلاق مكبرات الصوت في المساجد قبل أن تفرج عنه في شهر أكتوبر دون توجيه تهم أو محاكمة. والدكتور "عمر عبد الله السعدون" رئيس كتابة عدل عرقة بمدينة الرياض، والمستشار الشرعي في فقه المالية الإسلامية وتسوية المنازعات بالجمعية العلمية القضائية.

كما كشفت مصادر صحفية عن تنفيذ السلطات السعودية، حملة اعتقالات واسعة بحق عسكريين بتهمة الولاء لولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف. وقالت المصادر، إن حملة الاعتقالات الجديدة طالت في غالبيتها عسكريين وعناصر في وزارة الداخلية وجنود وضباط من الجيش. وأكدت على أن حملة الاعتقالات تأتي ضمن "رعب" ولي العهد محمد بن سلمان من نفوذ بن نايف وخشية حدوث انقلاب داخلي عليه.

كما اعتقلت قوات الأمن السعودي الناشط على منصات التواصل الاجتماعي، **عبد الله بن عوض المباركي**، أواخر شهر يوليو 2021، من منزله في مدينة ينبع. واعتقل المباركي على خلفية تعبيره عن الرأي ونشاطه الحقوقي بمنصات التواصل الاجتماعي.

واعتقلت قوات أمن سعودية، والد الناشط الأمريكي من أصل إيغوري **صالح هدايار** في الحرم المكي الشريف. وذلك بعد تعبيره عن رأيه بعد أن رفع قميصا كُتب عليه "ادعوا لإنهاء الاحتلال والإبادة الجماعية التي ارتكبتها الصين في تركستان الشرقية المحتلة". وقد أكد ابنه عبر حسابه في تويتر اعتقاله من قبل الأمن السعودي داخل الحرم.

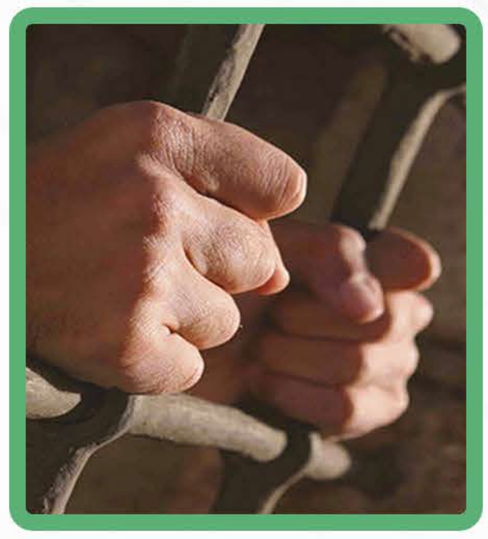

كما رصدت "سند" معلومات تفيد باعتقال عناصر أمن الدولة للأستاذ **محمد العزي**، أحد أعيان المنطقة الشرقية. وأكدت مصادر خاصة لمنظمة سند، على اعتقال العزي أثناء سيره في الشارع، ليتم فيما بعد مداهمة منزله ومكتبه وتفتيشه وبعثرة محتوياته. ووفق المصادر الخاصة فإن سبب اعتقال العزي جاء على خلفية تغريدات سابقة له في تويتر يعبر فيها عن رأيه.

داهمت السلطات منزل الشاب **عبد الله يوسف جيلان**، 29 عاما، وقامت باعتقاله على خلفية تغريدات سياسية ساخرة نشرها عبر حساب وهمي في موقع تويتر.وفي تسجيل مصور حصلت عليه منظمة "سند" الحقوقية، أكدت خطيبة جيلان أنها فقدت التواصل معه منذ منتصف مايو 2021، وأخبرها أصدقاءه بأنه معتقل لدى قوات الأمن. وأعربت خطيبته عن مخاوفها من تصفيته قائلة: "أنا خائفة ومذعورة ولا أعرف شيئاً عنه ولا أدري إن كان ميتاً أم حياً، وأنا خائفة من أن يصيبه نفس مصير الصحفي جمال خاشقجي".

ولذات السبب اعتقل **عبد الرحمن الشيخي**، مواليد 1995، بمدينة جدة في 18 مايو 2021 ولا يزال مختفياً بشكل قسري من ذلك الحين. وقد كان نشر عبر حساب وهمي في تويتر تغريدات للمطالبة بتوفير فرص العمل للشباب منتقداً البطالة التي سادت البلاد.

كما رصدت "سند" اعتقال الشيخ **عامر أحمد المهلهل**، وهو خارج من مسجده في مدينة جدة في حادثة متكررة تمارسها السلطة السعودية ضد المفكرين والدعاة. والشيخ المهلهل هو إمام وخطيب جامع خديجة بنت خويلد في مدينة جدة، ويعد من أبرز المقرئين المعروفين في المملكة.

كما أعلنت مصادر حقوقية عن اعتقال الأكاديمي الدكتور **سعود السرحان**، الرئيس السابق لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، وقد حصل على الدكتوراه من جامعة إكستر البريطانية، ولديه العديد من الأبحاث والمقالات التي تناقش وضع التيارات السياسية في الإسلام، كما ناقش رؤية 2030 في أبحاثه. وقد أُخفي السرحان قسرياً منذ شهر أكتوبر 2021 بعد أن انقطعت أخباره، ليكشف بعد عدة أشهر عن اعتقاله.

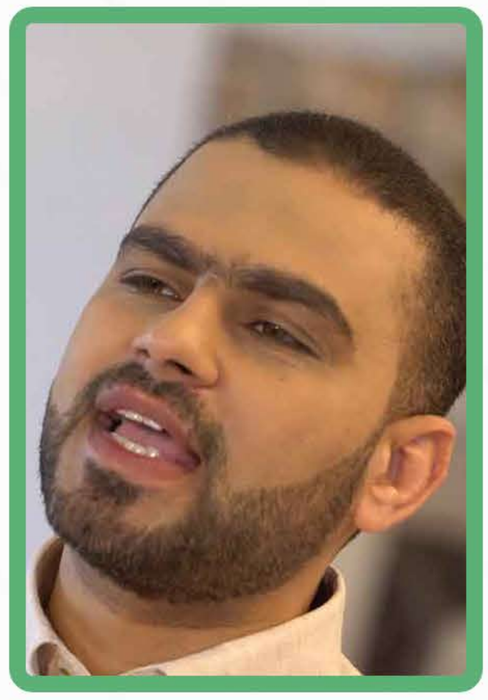

ولم تنحصر حالات الاعتقال والإخفاء القسري داخل السعودية بل تعدت حدودها الجغرافية لتنال أشخاص في الخارج. فهذا الدكتور **أسامة الحسني** (سعودي/أسترالي الجنسية)، 42 عاماً، يعتقله الأمن المغربي في مطار الرباط آواخر فبراير 2021 بطلب من السعودية، ليسلمه للنظام السعودي بتاريخ 13 مارس 2021. وتعرض بعدها للإخفاء القسري قرابة خمسة أشهر. وبعد ضغط دولي، أصدرت المحكمة الجزائية حكماً تعسفياً بحق الدكتور أسامة الحسني بالسجن لأربع أعوام. رغم عدم ثبوت أي تهمة ضده وبرائته سابقاً من التهم التي تدعي السلطات اعتقاله بسببها.

استمرار اعتقال النساء

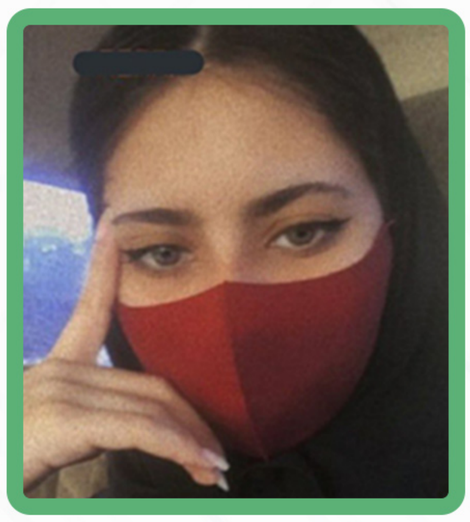

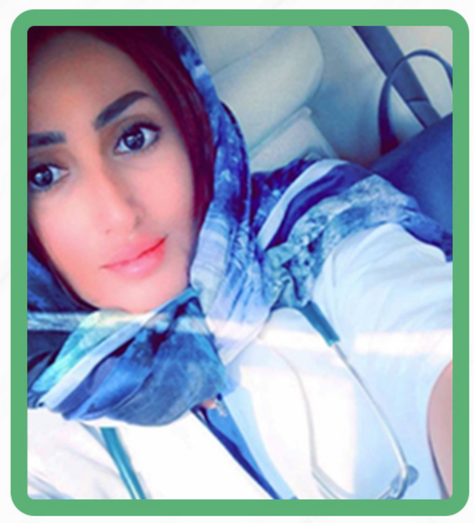

في عام 2021 واصلت الحكومة السعودية نهجها في اعتقال الناشطات المطالبات بحقوقهن والتنكيل بهن. حيث اعتقل الأمن السعودي في شهر يونيو 2021 الناشطة **أسماء السبيعي** والطبيبة **لينا الشريف** وذلك لنشاطهن الحقوقي السلمي وتعبيرهن عن آرائهن. ولا تزال أخبارهن وظروف احتجازهن مجهولة حتى الآن.

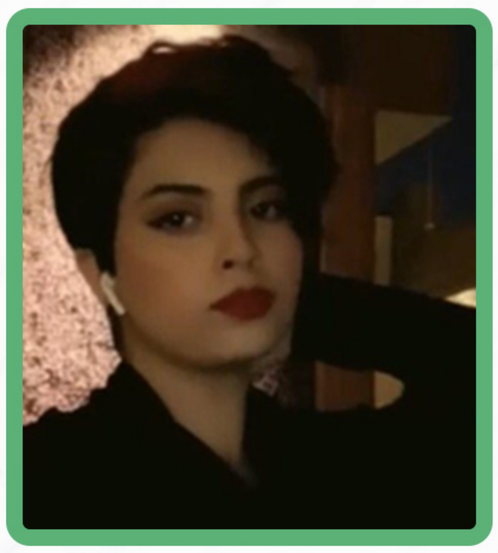

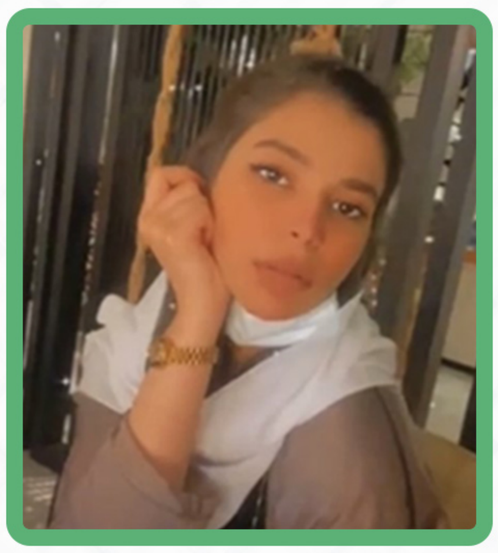

وبعد ذلك اعتقلت قوات الأمن المدونتين **رينا عبد العزيز وياسمين الغفيلي** بسبب تغريدات لهما على موقع تويتر. كما اعتقلت السلطات السعودية السيدة المسنة **عائشة المهاجري** البالغة من العمر 65 عاماً في شهر فبراير 2021 بسبب نشاطها الدعوي والاجتماعي، حيث كانت تعلم النساء والفتيات القرآن الكريم في منزلها.

كما أعتقلت قوات الأمن السيدة **فاطمة عسيري** - زوجة المعتقل **محمد كدوان** - في شهر اغسطس 2021 بعد ثلاثة أسابيع من اعتقال زوجها دون معرفة الأسباب والملابسات. غير أن هذا النهج الإجرامي من الانتهاكات يأتي ضمن سياسة النظام القمعية في اعتقال أقارب وعائلات المعتقلين لزيادة الضغط عليهم وتعذيبهم نفسياً.

وأعتقل النظام السعودي المغردة والناشطة **زينب الهاشمي** أثناء عودتها للسعودية لحضور عزاء والدها بسبب تغريدات لها على حسابها بتوتير تطالب بالحقوق وحل مشكلة البطالة وقد أخفيت قسريا قرابة 5 أشهر دون توجيه تهم أو عرضها على محاكمة.

ويبدو أن دعوات تمكين المرأة في السعودية وإعطائها مزيد من الحقوق هي مجرد شعار تريد السلطة إخفاء انتهاكاتها خلفه. فحملات اعتقال الناشطات والمطالبات بالحقوق مستمرة.

بيان باسماء المعتقلين الذين رصدتهم سند خلال عام 2021

الاسم	الصفة	متى وأين أعتقل	الانتهاكات ضده
د. محمد بن علي الحازمي	أكاديمي وناشط اجتماعي	"شهر يونيو في مدينة أبها "	قوة أمنية من 24 شخص داهمت منزله واعتقلته تعسفياً وأخفي قسرياً لبضعة أشهر
د. علي بن حسن الألمعي	أكاديمي وناشط دعوي	"شهر يونيو في مدينة أبها "	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً لعدة أسابيع
د. قاسم بن أحمد القثردي	أكاديمي وناشط دعوي	"شهر يونيو في مدينة أبها "	داهمت قوة أمنية كبيرة منزله واعتقلته وعدد من أبنائه وأحفاده المتواجدين معه في المنزل
د. رشيد بن حسن الألمعي	أكاديمي وناشط دعوي	"شهر يونيو في مدينة أبها "	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً لعدة أسابيع
محمد بن يحيى كدوان	ناشط اجتماعي وإنساني	"شهر يونيو في مدينة أبها "	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً لعدة أسابيع
فاطمة عسيري	معلمة	"شهر يونيو في مدينة أبها "	اعتقلت تعسفياً بعد أسابيع من اعتقال زوجها محمد كدوان للضغط عليه وتعذيبه نفسياً
د. علي التواتي القرشي	ضابط متقاعد وخبير عسكري	"شهر نوفمبر في مكة المكرمة "	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً بسبب تغريدات ينتقد فيها سياسة دولة الامارات
د. فهد بن صالح العجلان	أكاديمي وناشط دعوي	"شهر نوفمبر في الرياض "	اعتقل تعسفياً بسبب التعبير عن الرأي
د. عبد العزيز بن أحمد الحميدي	أكاديمي وناشط دعوي	"شهر نوفمبر في مكة المكرمة "	اعتقل تعسفياً وأخفي قسريا لعدة أسابيع بسبب آرائه
د. محمود المبارك	أكاديمي	"شهر نوفمبر في الأحساء"	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً لعدة أسابيع
علي محسن أبو لحوم	صحفي	"شهر نوفمبر في نجران"	اعتقل تعسفياً على خلفية تغريدات على حسابات وهمية تتهمه الجهات الأمنية أنه وراءها، ونفى أبو لحوم صلته بها. حكم عليه بالسجن 15 عاما
د. محمد بن مطر السهلي	أكاديمي وناشط اجتماعي	"شهر نوفمبر في مكة المكرمة "	الاعتقال التعسفي وكان اعتقاله قاسياً ووحشياً، حيث داهمت عناصر من قوات الأمن بيته، وقيدوا كلتا يديه وقدميه بالسلاسل
د. خالد العجيمي	أكاديمي وناشط إنساني	"شهر نوفمبر في الرياض "	أعيد اعتقاله أثناء فرض الإقامة الجبرية عليه بعد اعتقاله الأول.
د. عامر بن متروك الفالح	مستشار اقتصادي	"شهر نوفمبر في الرياض "	أخفي الدكتور الفالح قسرياً قرابة أسبوعين، قبل أن تتصل السلطات وتخبره عائلته أنه محتجز لديهم دون بيان الأسباب. ثم أطلق سراحه مطلع شهر ديسمبر بدون توجيه تهم
د. عمر بن عبد الله السعدون	مستشار شرعي وقانوني	"شهر يونيو في الرياض"	أُعتقل تعسفياً بسبب مقال انتقد فيه قرار إغلاق مكبرات الصوت في المساجد قبل أن تفرج عنه في شهر أكتوبر

الاسم	الصفة	متى وأين أعتقل	الانتهاكات ضده
عبد الله بن عوض المباركي	ناشط على منصات التواصل	"شهر يوليو في جدة"	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً لعدة أسابيع
والد صالح هدايار	ناشط إنساني	"شهر أكتوبر في مكة المكرمة"	اعتقل تعسفيا من الحرم المكي بسبب رفعه قميصا يدعو لإنهاء الاحتلال والإبادة الجماعية التي ارتكبتها الصين ضد مسلمي الايغور.
محمد العزي	أحد أعيان المنطقة الشرقية	"شهر نوفمبر في الدمام "	اعتقل تعسفيا أثناء سيره في الشارع ثم تم مداهمة منزله ومكتبه وتفتيشهما وبعثرة المحتويات ، ولا يزال مختفي قسريا
عبد الله يوسف جيلان	ناشط على منصات التواصل	"شهر مايو في جدة"	اعتقل بسبب تغريدات من حساب ساخر، وأخفي قسريا ولم يعلم أهله باعتقاله إلا بعد شهرين
عبد الرحمن الشيخي	ناشط على منصات التواصل	"شهر مايو في جدة"	اعتقل تعسفيا وأخفي قسرياً بسبب مطالباته بتوظيف العاطلين عبر حساب وهمي في تويتر
عامر بن أحمد المهلهل	ناشط اجتماعي ودعوي	"شهر يونيو في جدة"	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً لعدة أسابيع
د. سعود السرحان	أكاديمي	"شهر أكتوبر في الرياض"	اعتقل تعسفياً وأخفي قسرياً لعدة أسابيع
د. أسامة الحسني	أكاديمي ورجل أعمال	"شهر فبراير في الرباط"	"اعتقل في المغرب بطلب من الحكومة السعودية، وتعرض بعدها للإخفاء القسري لعدة أشهر، حكم عليه بالسجن لأربعة أعوام رغم عدم ثبوت أي تهمة وجهت إليه"
أسماء السبيعي	ناشطة حقوقية	"شهر يونيو في جدة"	اعتقلت تعسفياً وأخفيت قسرياً بسبب تغريدات تدافع عن حقوق الإنسان
د. لينا الشريف	ناشطة حقوقية	"شهر مايو في مكة المكرمة "	اعتقلت تعسفياً وأخفيت قسرياً بسبب تغريدات تدافع عن حقوق الإنسان
رينا عبد العزيز	ناشطة حقوقية	"شهر مايو في القصيم "	اعتقلت تعسفياً وأخفيت قسرياً بسبب تغريدات تدافع عن حقوق الإنسان
زينب الهاشمي	ناشطة حقوقية	شهر مايو	اعتقلت تعسفياً وأخفيت قسرياً بسبب تغريدات تدافع عن حقوق الإنسان
ياسمين الغفيلي	ناشطة حقوقية	"شهر مايو في القصيم "	كبيرة في السن وتم اعتقالها تعسفياً بسبب نشاطها الدعوي وتعليم القرآن.
عائشة المهاجري	ناشطة دعوية	"شهر فبراير في مكة المكرمة "	كبيرة في السن وتم اعتقالها تعسفيا بسبب نشاطها الدعوي وتعليم القرآن

ثالثاً: أزمة قانونية

فضلاً عن أن المحاكم في السعودية تفتقر لأبسط المعايير القانونية كالسماح بتوكيل محام وعلنية الجلسات ووجود لائحة اتهام واضحة، فإن المحاكم السعودية عادة ما تصدر أحكاماً تعسفيةً وجائرة ضد المتهمين دون أدلة وقرائن واضحة.

وقد قالت هبة مرايف مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إن الحكومة السعودية تستغل المحكمة الجزائية المتخصصة لخلق هالة كاذبة من الشرعية حول إساءة استخدامها لقانون مكافحة الإرهاب لإسكات منتقديها.

ونعتقد أن الخطورة بدأت قبل إجراءات المحكمة، فقوانين النيابة العامة شُرعت لإسكات المطالبين بالحقوق والمعبرين عن آراءهم. فعلى سبيل المثال، فإن قانون "الجرائم المعلوماتية" الذي أقرته النيابة العامة ماهو إلا وسيلة لتقييد حرية الرأي والتعبير في السعودية واعتقال كل من يخالف ذلك. فقد أقر النظام عقوبة السجن خمس سنوات وغرامة مالية قدرها ثلاثة ملايين ريال سعودي لمن يطرح رأياً مخالفاً لتوجهات السلطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

مهزلة المحاكمات

في عام 2021 زادت وتيرة المحاكمات الشكلية المفتقرة لأبسط معايير العدالة لعدد من الناشطين والإعلاميين وصدر عدد من الأحكام الجائرة التي أثارت استغراب المنظمات الحقوقية عبر العالم، وفي ما يلي نستعرض معكم أبرزها:

فقد أصدرت محكمة سعودية حكماً يقضي بالسجن لمدة 4 أعوام بحق الصحفي السوداني **أحمد علي عبد القادر؛** بتهمة الإساءة لبعض مؤسسات الدولة والحديث سلباً عن سياسة المملكة. وكان الصحفي **عبد القادر** قد نشر تغريدات عبر تويتر، يثني على ثورة السودان عام 2018 وينتقد سياسة السودان والسعودية في اليمن. الأمر الذي أدى إلى تعرض الصحفي السوداني للاعتقال التعسفي على يد قوات الأمن في 19 أبريل 2020، عند وصوله لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة واحتجزته في مركز لمدة 20 يوما قبل نقله إلى سجن الشميسي بمكة المكرمة.

وحصلت "سند" على معلومات تفيد أن **عبد القادر** قد تعرض للتعذيب الجسدي والحرمان من توكيل محامٍ أو التواصل مع عائلته.

وأكد نائب مدير منطقة الشرق الأوسط في "هيومن رايتس ووتش" مايكل بَيج قائلاً: إن "سجن إعلامي بتهم مفبركة يظهر سلبية سياسات السعودية أكثر من أي شيء آخر قد نشره **أحمد علي عبد القادر**".

كما أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أحكاماً بحق معتقلين فلسطينيين، يوم الأحد 8 أغسطس 2021. وبحسب ما رصدته منظمة "سند"، فإن الأحكام التي أصدرتها المحكمة وصلت أقصاها لعقوبة بالحبس لـ22 عامًا، في حين كان أخفها 3 سنوات.

وكان من بين أبرز المعتقلين الذين أصدر بحقهم الأحكام التعسفية، د. **هاني محمد الخضري** لـ3 أعوام، و **د. محمد الخضري** 15 سنة ، ومحمد العابد 22 سنةً، **ومحمد البنا** 20 سنة، وكذلك **أيمن العريان** 19 سنة، **ومحمد أبو الرب** 18 سنة، بالإضافة إلى **شريف نصر الله** 16 سنة، **وجمال الداهودي** 15 سنة، و**عمر عارف الحاج** 12 سنة.

وعقدت المحكمة المتخصصة في الرياض جلسة محاكمة جماعية بحق 69 معتقلاً من الجنسيتين الفلسطينية والأردنية وبينهم 10 مواطنين سعوديين. تأتي هذه الأحكام التعسفية لتؤكد على وقوف النظام ضد حرية الرأي والتعبير، ومواجهة الداعمين للقضية الفلسطينية، على حساب حقوق الإنسان، وهو ما يعرض الدولة لإدانات دولية أكثر نتيجة هذه الانتهاكات.

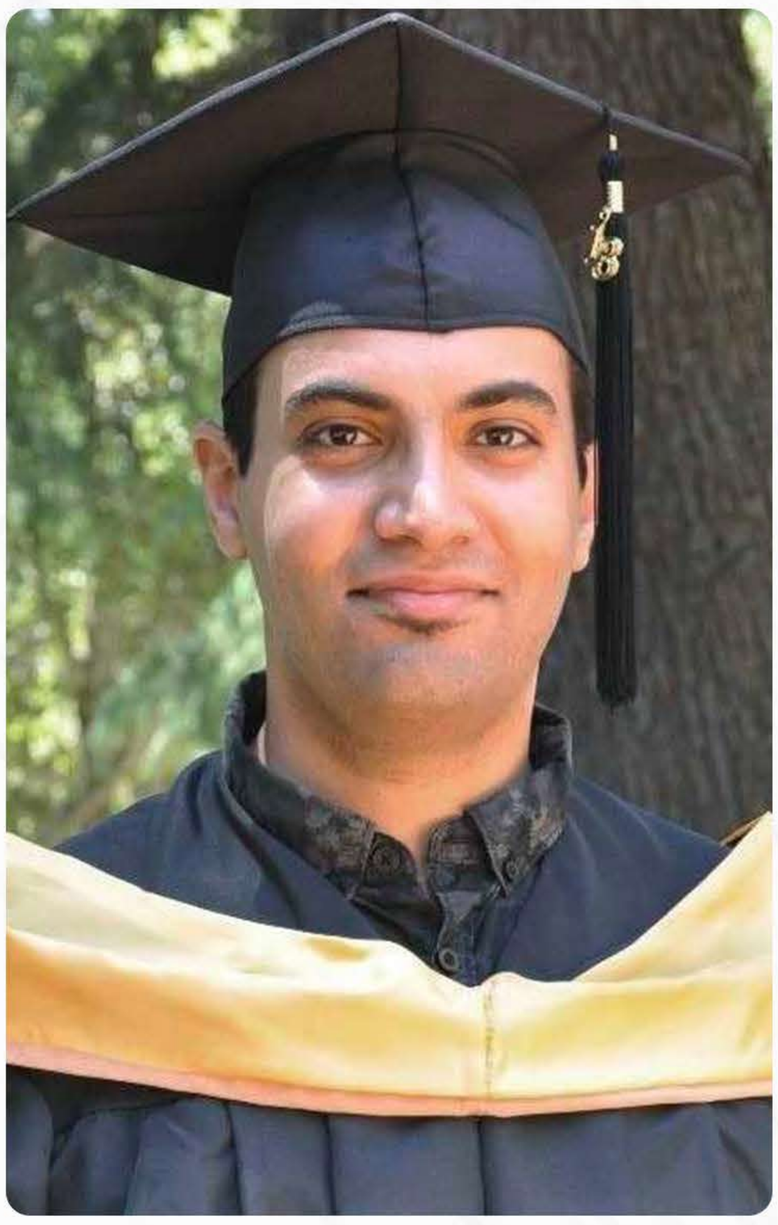

واستمراراً لنهجه الغير قانوني، أجّل القضاء السعودي جلسة الاستماع التي من المقرر أن تعقد للرد على الاتهامات والأحكام الموجهة للمعتقل الناشط **عبد الرحمن السدحان**. وتناقلت عدد من المواقع المهتمة أن محكمة الاستئناف أجّلت يوم الثلاثاء 17 أغسطس 2021 جلسة الاستماع في قضية المعتقل عبد الرحمن السدحان.

وكان من المقرر إقامة الجلسة يوم 13 سبتمبر 2021، إلا أن المحكمة قدمت الجلسة لتكون يوم 17 أغسطس، ولكنها عادت وأجّلتها صبيحة الجلسة من دون ذكر أسباب أو تحديد موعد جديد. واستمرت المحكمة تماطل في عقد جلسات الاستماع حتى ثُبت الحكم بعد ذلك عن طريق محكمة الاستئناف في 5 أكتوبر 2021 بالسجن 20 سنة، يليها منع من السفر لنفس المدة وفق تهم تتعلق بممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

زادت محكمة الاستئناف، الحكم التعسفي الصادر ضد الناشط الحقوقي **خالد العمير** من 7 سنوات إلى 9، يتلوها منع من السفر لنفس المدة. ووُجهت للعمير تهم عديدة أبرزها: إطلاق هاشتاق يطالب بدستور جديد للبلاد، وتعمد إثارة الرأي العام والتحريض على ولاة الأمر. وكان العمير قد تعرض للاعتقال التعسفي في سبتمبر 2017، مع المئات من الناشطين والحقوقيين والمؤثرين في المجتمع لمطالبته بالحريات ودفاعه عن معتقلي الرأي.

شددت السلطات عقوبة الحبس بحق الناشط المعتقل **محمد عبد الله العتيبي**، بعد أن أضافت 3 سنوات أخرى لعقوبة السجن. وتحتجز الحكومة العتيبي بتهمة السفر إلى قطر عام 2017، ليصل إجمالي مدة العقوبة إلى 17 سنة، بموجب محاكمة في المحكمة الجزائية المتخصصة افتقدت لأبسط معايير العدالة، فقد كانت سرية ولم يسمح له بتوكيل محام. وتجاهل القضاء بهذه الأحكام، القرار الذي أصدره فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي والذي دعا إلى الإفراج الفوري عن العتيبي، المعتقل منذ 24 مايو 2017، في مطار حمد الدولي في الدوحة من قبل قوات الأمن القطرية وترحيله قسراً إلى السعودية بتاريخ 28 من الشهر نفسه.

وفي خطوة تعسفية تزيد من معاناة معتقلي الرأي وانتهاك حقوقهم، زاد القضاء السعودي محكومية الدكتور المعتقل **يوسف الأحمد** من 4 سنوات إلى 13 سنة.

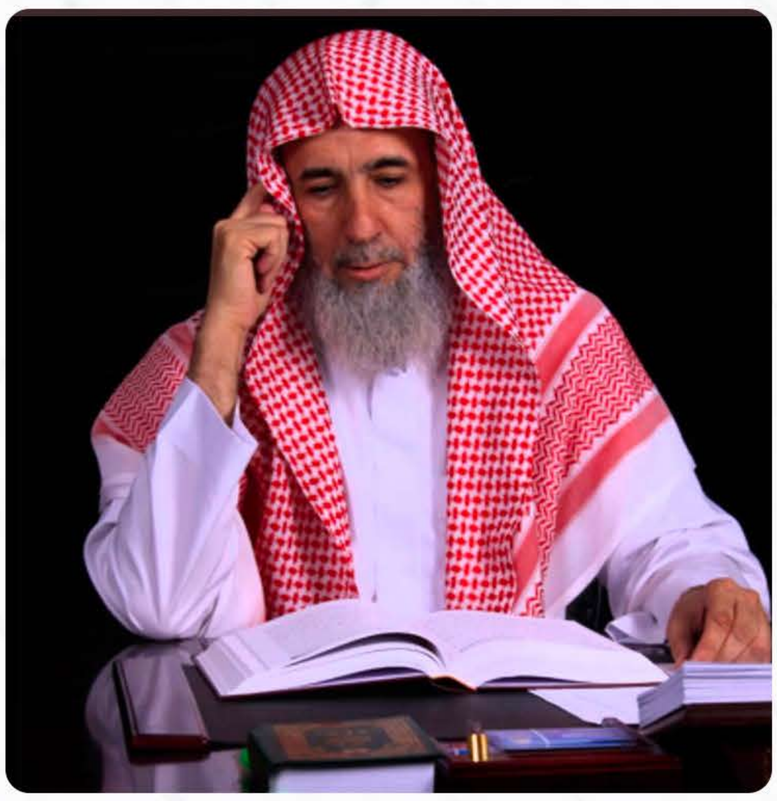

كما أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة شهر إبريل 2021 حكماً تعسفياً يقضي بالحبس مدة 9 سنوات ضد المعتقل **ضيف الله سلامة الحويطي** بتهمة إثارة الفتن وزعزعة أمن الدولة. يذكر أن ضيف الله من بين العشرات المعتقلين من قبيلة الحويطات، الذين اعتقلوا جماعياً، على خلفية رفضهم تهجير السلطات لهم من بيوتهم بذريعة مشروع نيوم.

وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حُكما بالسجن 10 سنوات بحق الدكتور **ناصر العمر**، مع وقف التنفيذ لأربع سنوات منها.

وفي نفس سياق المهازل القضائية، نقضت المحكمة العليا، الحكم الذي أصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض ضد الدكتور **إبراهيم الناصر**، لتزيد مدة الحكم من 3 أشهر إلى 3 سنوات.

وقضت المحكمة العليا في الرياض بزيادة مدة حكم الدكتور **عمر المقبل** إلى 4 سنوات، بعد أن كانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد أصدرت حكماً ضده بالسجن مدة 6 أشهر فقط.
أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض مؤخراً حكماً جائراً يقضي بسجن السيدة **دلال الخليل** لمدة 18 عاماً، وذلك بعد 4 أعوام من الاحتجاز التعسفي. وتعرضت الخليل للاعتقال التعسفي مع زوجها **إبراهيم أبا الخيل**، خلال مداهمة عنيفة من قبل قوات الأمن لمنزلهم في القصيم عام 2017 بطريقة مهينة، وقاموا بتخريب أثاث المنزل والعبث بمحتوياته.

وواجهت دلال الخليل انتهاكات حقوقية قاسية في سجن الطرفية بالقصيم، منها المعاملة القاسية والإهانات المستمرة والإهمال الطبي، بجانب الحرمان من الحقوق الأساسية، والتعذيب النفسي والجسدي.

ويواصل القضاء السعودي التلاعب بالقانون وتفسيراته، ليزيد من القمع والتنكيل بحق الناشطين والناشطات، والمماطلة في إطلاق سراحهم من خلال زيادة المحكوميات أو غيرها من طرق التحايل على القانون.

رابعاً: سجون خارج القانون

حرمان الحقوق

كان العام 2021 قاسياً على المعتقلين، حيث ينتهك النظام السعودي أبسط حقوقهم في التواصل مع ذويهم والزيارة والسماح بالتعرض لأشعة الشمس أو ممارسة الرياضة وغيرها، فضلاً عن سوء المعاملة والأوضاع السيئة التي يعيشونها داخل الزنازين من الاكتظاظ وعدم النظافة مما دفع بعض المعتقلين للإضراب عن الطعام.

فقد دخل الناشط الحقوقي الدكتور **محمد فهد القحطاني** شهر أغسطس 2021 في الإضراب الثاني عن الطعام داخل زنزانته، بسبب سوء المعاملة والأوضاع السيئة داخل السجن، ومنعه من التواصل مع عائلته وحرمانه من كتبه الخاصة منذ قرابة عام، كما أكدت ذلك زوجته **مها القحطاني** عبر حسابها في تويتر. وكان قد دخل و 30 من معتقلي الرأي في إضراب سابق في شهر مارس لذات السبب، أبرزهم **عيسى النخيفي وفوزان الحربي ومحمد الحضيف وفهد العريني** وآخرون.

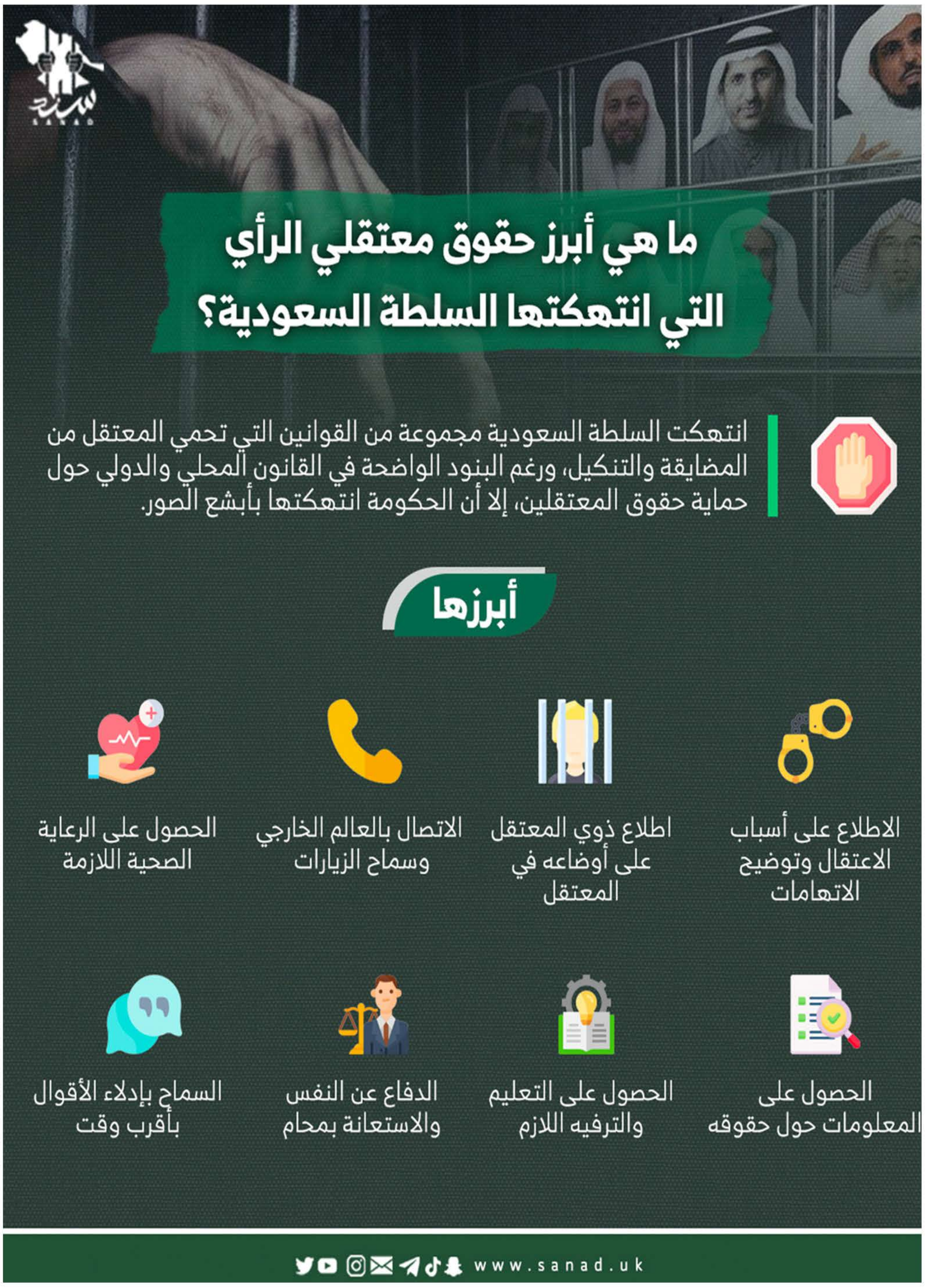

والقحطاني أستاذ الاقتصاد وناشط حقوقي وأحد الأعضاء المؤسسين لـ"جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية - حسم -". تعرض لحكم تعسفي في 9 مارس 2013، بالسجن لمدة عشر سنوات والمنع من السفر 10 سنوات أخرى بعد تلفيق تهم ضده تتعلق بأنشطته في مجال حقوق الإنسان.

تتعمد السلطات وضع بعض المرضى النفسيين والمدمنين مع معتقلي الرأي والنشطاء السياسيين. ومن الحوادث التي نتجت عن ذلك تعرض جناح معتقلي "حسم" بسجن الحائر في الرياض لحادث حريق أسفر عنه إصابات بالاختناق بين المعتقلين. ووقع هذا الحريق في الجناح الذي يُحتجز فيه الدكتور **محمد فهد القحطاني وعبد العزيز السنيدي وعيسى النخيفي** وآخرون. كما أفادت مصادر "سند" أن سبب الحريق هو بعض المرضى النفسيين المحتجزين بنفس الزنزانة، والذي يعد وجودهم خطر على حياة جميع النزلاء.

التعذيب داخل السجون

تستمر السلطات السعودية في ممارسة انتهاكاتها الفظيعة داخل السجون بحق معتقلي الرأي والناشطين والسجناء السياسيين. فقد كشفت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، عن عمليات تعذيب وحشية جديدة داخل سجون السلطة السعودية بحق معتقلين سياسيين.

وقالت المنظمة في تقرير لها نشرته منتصف يوليو واطلعت عليه منظمة "سند"؛ إن شهادات جديدة ظهرت عن تعذيب معتقلين سياسيين بارزين في السجون السعودية. وأضافت أن السلطات السعودية لم تحقق بشكل مستقل وموثوق في مزاعم تتهمها بأنها عذبت مدافعات سعوديات عن حقوق المرأة ومحتجزين آخرين بطرق شملت الصعق الكهربائي والضرب والجَلد والتحرش الجنسي.

وقد كشف الأكاديمي والناشط الحقوقي السعودي د. سعيد بن ناصر الغامدي، عن معلومات تفيد بتعرض بعض المعتقلين في سجن شعار بمدينة أبها للتعذيب الوحشي. وقال الغامدي: إن بعض المعتقلين قد تعرضوا للتعذيب الوحشي داخل سجن شعار في مدينة أبها. وبيّن في تغريدة نشرها على حسابه في تويتر عن أنباء مؤلمة تقشعر لها الأبدان من سجن شعار في أبها، لما يحدث للمعتقلين من إيذاء وتعذيب وتعمد امراضهم نفسياً وعقلياً وجسدياً. وقد خصصت "سند" تقرير خاص يفضح الممارسات الوحشية في هذا السجن من مصادر مقربة.

ودعت منظمة "سكاي لاين الدولية" المجتمع الدولي والجهات الحقوقية الدولية المعنية، بتنفيذ زيارات ميدانية لسجون السلطة السعودية، وكشف الانتهاكات التي تحدث بحق المعتقلين.

قال مايكل بيج، نائب مدير منطقة الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش إن الأدلة الجديدة التي تشير إلى أن السلطة السعودية تمارس التعذيب الوحشي ضد المدافعات عن حقوق المرأة وغيرهن من المحتجزين البارزين تفضح ازدراء السعودية المطلق لسيادة القانون، وعدم التحقيق بمصداقية في هذه الادعاءات. وبيّن بيج "أن ترك المعتدين دون محاسبة يوجه رسالة بأنهم يستطيعون ممارسة التعذيب والإفلات من العقاب من دون أي مساءلة على هذه الجرائم". وأضاف بيج: "إن أصوات التعذيب وغيره من المعاملة المروعة بحق المعتقلين السعوديين ستظل عاراً على القادة السعوديين ما لم يتخذوا خطوات عاجلة لوقف هذه الجرائم ومحاسبة الجناة، حتى في أعلى المستويات".

من جانب آخر، دعت منظمة العفو الدولية حكومة الرياض، بمحاسبة المتورطين في الانتهاكات وجرائم التعذيب بحق المعتقلين داخل السجون. وقالت المنظمة: "إنه يتوجب على السلطات السعودية ضمان تقديم المسؤولين عن تعذيب المعتقلات وغيره من ضروب المعاملة السيئة إلى العدالة، وضمان عدم تعرضهن لأي إجراءات عقابية أخرى مثل حظر السفر.

وعلى ما يبدو أن السلطات تحاول غض النظر عن المتورطين بجرائم التعذيب بحق المعتقلات والمعتقلين في السجون، وهو ما يجعل حالة الإفلات من العقاب سائدة في بلاد يعاني من انتهاكات صارخة ضد حقوق الإنسان والحريات. ويجب أن يدرك النظام السعودي أن التعذيب الممنهج ضد معتقلي الرأي في السعودية جريمة كبرى يجب أن يحاسب المسئولون عنها وفق القانون الدولي، وأن تحترم حقوق النزلاء وأن يعاملوا معاملة إنسانية.

أبرز جرائم السجانين
ضد معتقلي الرأي
يتورط السجانون في المعتقلات الحكومية بجملة من الأساليب التعسفية التي تأتي بدوافع انتقامية، وبمباركة سياسة القمع التي تنتهجها السلطة ضد معارضيها والمعبرين عن الرأي والمفكرين.
من أبرز الانتهاكات
الإخفاء القسري
التعذيب الجسدي
المحاكمات السرية
الإهانة وسوء المعاملة
التهم الكيدية والأحكام التعسفية
المماطلة في الإفراج عنهم
الحرمان من التواصل مع العائلة
www.sanad.uk

الإهمال الطبي المتعمد

ويعاني الكثير من الحقوقيين المعتقلين ومعتقلي الرأي في سجون النظام السعودي من الإهمال الطبي المتعمد الأمر الذي يهدد حياتهم، في ظل المخاوف من مصير يشابه الذين قضوا داخل السجون بسبب الإهمال الطبي مثل الدكتور عبد الله الحامد والشيخ أحمد العماري وصالح الشيحي وغيرهم.

وتدعي السلطة السعودية الاهتمام بملف الرعاية الصحية للمعتقلين، حيث تزعم هيئة حقوق الإنسان -المحسوبة على النظام- أنها تنوي "زيارة السجون ودور التوقيف للتأكد من أوضاع نزلائها وتقييم مستوى تمتعهم بحقوقهم المكفولة لهم نظاماً، والتحقق من مشروعية السجن أو التوقيف، وحصول النزلاء على الرعاية الصحية والتعليم والتأهيل والتدريب وخدمات الرعاية الاجتماعية". ولا نعلم ما هو الدور الحقيقي الذي تقوم به هيئة حقوق الانسان السعودية، ولا جديتها في تنفيذ مزاعمها، خصوصاً في ظل استمرار حرمان المعتقلين من حقوقهم الأساسية بما فيها الخدمات الصحية الأساسية.

إن على النظام السعودي أن يحترم حقوق المعتقلين ويصلح من الأوضاع الإنسانية المتدهورة للسجون، لاسيما في ظل انتشار وباء كورونا، والمخاطر التي تحيط بالنزلاء الذين يعانون من تدهور صحي، وإعطائهم حقوقهم الأساسية، فضلاً عن التوقف فوراً عن الانتهاكات البشعة الأخرى التي تمارس ضدهم.

ومن بين أبرز الأساليب التي وضعت حكومةَ الرياض في محط اتهام خطير بانتهاك القوانين الدولية؛ حرمان معتقلي الرأي من الخدمات الطبية التي من شأنها أن تهدد حياتهم وتستخدمها لأداة قتل بطيء.

ويفتقر معظم معتقلي الرأي في المعتقلات الحكومية لأبسط الخدمات الصحية اللازمة من حيث الغذاء الصحي الضروري، ومراعاة مقومات السلامة، وتوفير الأدوية اللازمة، وغيرها من الخدمات التي تحمي المعتقلين من تدهور حالتهم الصحية.

ورصدت "سند" خلال عام 2021 تفاقم الحالة الصحية للمعتقلِ الشيخ **محمد بن دليم القحطاني** بسبب الإهمال الطبي المتعمد. ويبلغ القحطاني من العمر 67 عاماً، وهو معتقل من سبتمبر 2017 ويقضي حكما بالسجن 14 عاماً.

ويعد المعتقل **ضيف الله زيد السريح العتيبي**، أحد الأمثلة البارزة التي لا يمكن أن ينسيها التاريخ، في صمود وتحدِ مستمر أمام التعسف المستمر من قبل السلطات داخل السجون. حيث يعاني العتيبي من الإصابة بالشلل التام، نتيجة للإهمال الطبي المتعمد داخل سجون النظام السعودي والتعذيب الذي لاقاه.

ويستمر النظام السعودي في اعتقال الشيخ السبعيني **الدكتور سفر الحوالي** رغم إصابته بالفشل الكلوي ولديه كسر في الحوض ومصاب بارتفاع ضغط الدم، ومع ذلك لا يلقى الرعاية الصحية اللازمة ويقبع رهن الاعتقال التعسفي دون محاكمة.

وتزداد المخاوف على صحة معتقلي الرأي وحياتهم داخل سجون السلطة السعودية في ظل المخاطر من انتشار فيروس كورونا وعدم اتخاذ السلطات أي إجراءات للحد من ذلك. كما يعانون من ظروف قاسية وسط انتشار للجراثيم والأوبئة بجانب الإهمال الصحي المتعمد. ونعتبر أن الإهمال الطبي المتعمد بحق معتقلي الرأي؛ محاولة للقتل البطيء الذي تمارسه السلطة لتصفية الناشطين ودعاة حقوق الإنسان.

وقد حذر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في شهر يوليو 2021 من تفشي فيروس كورونا داخل السجن في مدينة أبها السعودية. وقال المرصد في تغريدة له: إنه يتابع بقلق بالغ تقارير عن تفشي فيروس كورونا بين معتقلي الرأي الفلسطينيين والأردنيين بسجن أبها في السعودية. وحمّل الأورومتوسطي السلطات المسؤولية الكاملة عن صحة المعتقلين وسلامتهم، داعياً إلى تقديم الرعاية الصحية للمصابين على نحو فوري، واتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على تفشي الفيروس بالسجن.

ويُعتقل في سجن شعار بمدينة أبها الدكتور **محمد الخضري** (84 عاما) الذي يعاني تدهوراً كبيراً في حالته الصحية دون أن تُقدم له أي رعاية طبية، فهو مصاب بمرض السرطان ويعاني الآن من صعوبة في الحركة والمشي.

تجدر الإشارة أن سجون السلطة السعودية تعاني من غياب مقومات السلامة داخل السجون، بجانب الإهمال الطبي المتعمد الذي يعاني منه المعتقلين. والذي يشكل خطرا جسيماً خاصة على كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.

القتل داخل السجون

لم تتوقف انتهاكات السجون عند هذا الحد من الحرمان من الحقوق والاساسية أو سوء المعاملة أو الإهمال الطبي بل تعداه إلى ما هو أسوأ، فقد فُجع المجتمع السعودي عامة والأوساط الحقوقية خاصة بنبأ وفاة الدكتور موسى القرني داخل سجون النظام السعودي مساء السبت 9 أكتوبر 2021.

وقد تلقت "سند" بشكل خاص معلومات مروعة عن الأسباب الحقيقية لوفاته وطريقة تعامل إدارة سجن ذهبان مع جثمانه رحمه الله. فقد علمت "سند" أن وفاة الدكتور **موسى القرني** كانت يوم السبت 9 أكتوبر، وأَخفى النظام السعودي خبر وفاته عن أهله وعائلته حتى صباح يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2021. كما منعت السلطات أهله من تسلم جثمانه حتى وصوله للمسجد النبوي والصلاة عليه ودفنه، دون السماح لأحد من عائلته ومحبيه برؤيته.

ثم تأكد لنا بعد ذلك أن السبب الحقيقي لوفاته هو تعرضه للضرب الشديد داخل السجن في الوجه والرأس مما نتج عنه إصابات بليغة أدت لوفاته حسب الوثائق الطبية التي تحتفظ "سند" بنسخة منها. وكانت إدارة سجن ذهبان بمدينة جدة قد منعت عائلة القرني من زيارته والتواصل معه قبل شهرين من وفاته. يأتي هذا كله ليؤكد على أن النظام كان يخطط لقتله وأنه أخفى بعد ذلك الأسباب الحقيقة للوفاة، وأنهم يتحملون مسؤولية وفاته كاملة.

وتأتي وفاة الدكتور القرني، الذي شارف على السبعين عاماً، بعد معاناة طويلة مع المرض وإهمال طبي متعمد، وتعذيب مستمر، وقضائه 15 عاماً في معتقلات النظام، حيث كان يقضي حكماً جائراً بالسجن 20 سنة، يليها منع من السفر لـ20 سنة أخرى، بعد توجيه عدة تهم له منها "التخطيط لتأسيس حزب" و "التواصل مع جهات أجنبية" و "الخروج على ولي الأمر"، وكان أحد المعتقلين في قضية "إصلاحيي جدة" الشهيرة.

وإن منظمة "سند" الحقوقية إذ تحمل النظام السعودي كامل المسئولية عن المناضل الحقوقي الدكتور موسى القرني، تدعو المنظمات والهيئات الحقوقية والقانونية الدولية في استمرار الضغط على النظام السعودي للسماح بدخول لجان دولية مستقلة للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون ووقف حملة التصفية الشاملة وأسلوب القتل البطيء المتعمد الذي تمارسه الحكومة السعودية ضد معتقلي الرأي. وأن تحقق تحقيقاً مستقلاً في ظروف وفاة الدكتور **موسى القرني.**

كما تطالب "سند" المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته الحقيقية والمتعلقة بحقوق الإنسان، والمطالبة بوقف الاعتقال التعسفي وحماية حقوق المحتجزين والمعتقلين بسبب نشاطهم الحقوقي والسياسي في السعودية. وتؤكد "سند" أن السكوت الدولي المريب عن هذه الانتهاكات البشعة التي يمارسها النظام السعودي ضد معارضيه ستجر مزيداً من الانتهاكات والجرائم تحت هذا النظام الدموي المستبد.

ومن مآسي القتل داخل السجون السعودية ما رصدته "سند" من وفاة المعتقل **خالد عمر باحكيم** داخل سجن ذهبان؛ نتيجة الإهمال الطبي المتعمد وانعدام الرعاية الصحية اللازمة. وقد كان ذلك في شهر أغسطس 2021. وكان باحكيم، الذي اعتقل عام 2009، يعاني داخل السجن من ظروف صحية سيئة للغاية، إذ كان يعاني من فشل كلوي منذ دخوله السجن. وجاء اعتقاله بعد إجرائه عملية زراعة الكلى بفترة قصيرة ومنعت عنه الأدوية اللازمة. وقد تعرض باحكيم لانتهاكات فظيعة وأساليب تعذيب نفسي وجسدي جسيمة -كما أفاد شهود عيان من داخل سجن ذهبان-. وكان قد حُكم عليه بالسجن 19 عاماً في محاكمة صورية تفتقد لأبسط الإجراءات القانونية.

كما رصدت سند وفاة المعتقل **زهير علي الشريدة** داخل سجن الحائر في شهر مايو 2021 متأثرا بإصابته بفيروس كورونا داخل زنزانته في ظل الاهمال الطبي وعدم الاهتمام بالاجراءات الوقائية داخل المعتقلات . وزهير شريدة ناشط سياسي اعتقله النظام السعودي سبتمبر 2017 بسبب كتاباته وآراءه التي لا تروق للنظام.

وفي جانب ذا صلة، وردت لـ"سند" معلومات تفيد بتعرض الناشط **خالد العمير**، لمحاولة اغتيال داخل محبسه، وأن هذه المحاولة نفذها أحد المساجين الذين لم يكن لديه أية صلة بالناشط أو معرفة سابقة به ولم يره مجدداً بعد الحادثة. وتخشى "سند" أن السلطات تمارس القتل بالوكالة داخل السجون من خلال بعض السجناء المعتلّين نفسياً أو عقلياً أو ذوي الأفكار المتطرفة.

أطفال في سجون النظام

تنتهك في السعودية كل الحقوق بما فيها حقوق الأطفال. فالطفلة **كيان الجهني**، البالغة من العمر 4 سنوات، هي أصغر ضحية في سجون النظام السعودي، حيث دخلت للسجن قبل أن تولد، ومن المفترض أن تكون قد احتفلت بعيد ميلادها الرابع شهر أغسطس 2021 داخل السجن. فقد اعتقلت أمها -الناشطة الحقوقية- فاطمة البلوشي وهي حامل في الشهر الخامس وأنجبت ابنتها كيان في السجن. ولدت كيان وكبرت وهي لا تعرف من هذا العالم إلا جدران زنزانتها، محرومة من أبسط حقوق الطفولة التي سلبتها منها يد القمع السعودية.

الطفل **مرتجى قريريص** الذي اعتقل عام 2014 وهو في سن الرابعة عشر بتهمة مشاركته في مظاهرات عام 2013. قريريص يصفه الناشطون والحقوقيون في السعودية بأنه أصغر معتقل سياسي في سجون النظام السعودي، والذي أصدرت المحكمة الجزائية في فبراير 2021 حكماً نهائيا ضده بالسجن 8 سنوات، ومنعه من السفر مدة مماثلة، بعد انتهاكات كبيرة تعرض لها، منها الاعتقال التعسفي والمماطلة في محاكمته، فضلً عن أن اعتقاله بحد ذاته يعد انتهاكاً وجريمة جسيمة ضد الطفولة.

عشرات الأطفال محتجزون في السجون السعودية كما أفادت عدد من المنظمات الحقوقية الدولية. وعلى السلطة أن تعي مخاطر هذه الإجراءات التعسفية، وحسم قضايا الأطفال عاجلاً، وإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، واحترام حقوق الطفولة والمواثيق الدولية بهذا الخصوص.

3 أساليب قتل تتبعها السلطة ضد معتقلي الرأي
تستخدم السلطة السعودية داخل معتقلاتها أساليب وحشية تعسفية
تحاول السلطة تصفية معتقلي الرأي منتهكة بذلك القانون وحقوق الإنسان
ما أبرز أساليب السلطة؟
أحكام الاعدام
التهم الكيدية
التلاعب في تفسير القوانين
الإهمال الطبي
منع العلاجات
تغييب الرعاية الصحية
التعذيب
التعذيب الجسدي
التعذيب النفسي
www.sanad.uk

خامساً: الإعدامات بلا جرائم

تستمر السلطات السعودية في تنفيذ أحكام الإعدام والقتل خارج إطار القانون، التي أصدرها وقد يصدر القضاء أحكاماً معتمدة على اعترافات انتزعت بالقوة تحت التعذيب والإكراه أثناء جلسات التحقيق، أو وفق تفسيرات لبعض بنود القانون، بما يتناسب مع تطلعات أو رغبات أصحاب القرار في النظام.

واعدم النظام السعودي خلال العام 2021 ما لا يقل عن 65 شخصا مقابل 31 حالة إعدام في العام 2020، ولا يزال 18 معتقلاً مهددين بالإعدام، بينهم 5 قاصرين على الأقل. ورغم إطلاق الوعود الحكومية في تحجيم مستوى الإعدامات، والزعم بتراجع النسب خلال العام الماضي، إلا أن السلطات مستمرة في تنفيذ أحكام الإعدام بحق المعتقلين.

وقد أكدت منظمة العفو الدولية مطلع هذا العام أن هناك 4 دول من بينها السعودية، تصدرت دول الشرق الأوسط في أكثرها تنفيذاً لعقوبة الإعدام خلال العام الماضي، مبينة أن الرياض ودول أخرى لديها "إصرار قاسٍ ومخيف" على قتل الناس، على الرغم من التحديات الصحية التي تواجهها البشرية خلال جائحة كورونا.

ونفذت السلطة السعودية حكم الإعدام تعزيراً في 3 أغسطس 2021 بحق المعتقل **أحمد الجنبي**، وسط مخاوف من أن تطال عقوبة الإعدام شخصيات أخرى في المرحلة القادمة. وكان الحكم الذي أصدره القضاء السعودي ضد الجنبي مبنياً على اتهامات لم ترقَ لعقوبة الإعدام. فبحسب البيان الرسمي الذي أصدرته وزارة الداخلية حول الحكم، لم يواجه الجنبي تهما تتضمن القتل أو إراقة الدماء، بل إن عدداً من التهم كانت تتعلق بالتظاهر والتعبير عن الرأي.

وفي 15 يونيو 2021 نفذت السلطات السعودية حكم الإعدام بالشاب **مصطفى هاشم آل درويش** بتهم ارتكبها عندما كان قاصراً. فقد اُتّهِم بالمشاركة في مظاهرة عندما كان عمره لا يتجاوز 17 عاماً.

وكما ينتظر الشاب المعتقل **مصطفى الخياط**، تنفيذ حكم الإعدام في ظل غياب المعلومات عن وضعه داخل السجن، والذي اعتقل لذات التهم التي وجهت لآل درويش وهو في سن 16.

ويبدو أن نفس المصير ينتظر الشاب **عبدالله الحويطي** الذي اتهم بارتكاب جريمة عندما كان عمره 14 عاما وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكما يقضي بقتله بتهمة القتل والسطو المسلح . وقد تناقلت عدد من المصادر الحقوقية رساله بخط يده تؤكد تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيق.

سادساً: القيود على حرية التنقل والحركة

رغم أن النظام السعودي أطلق سراح بعض معتقلي الرأي بسبب الضغط الدولي والحقوقي أو لأسباب أخرى كمحاولة تحسين الصورة إلا أن هذه الافراجات تضل منقوصة، وحريتهم تظل مجتزأةً. ففضلاً عن عدم السماح لأي من المفرج عنهم بممارسة حقه في الحديث والتعبير، فهم محدودو الحركة وممنوعون من السفر والتنقل، بل إن بعضهم يتم تركيب أساور للتجسس عليهم في أقدامهم.

ومعروف أن من أطلق سراحهم في الأعوام السابقة بسبب الضغط الدولي أمثال **وليد فتيحي** - أمريكي الجنسية - ممنوع من السفر حتى اللحظة.

وبسبب الضغط الدولي، أَطلقت السلطات السعودية سراح الناشطة **لجين الهذلول** في فبراير 2021، ومع ذلك لا يسمح لها بالسفر والتنقل، حسب إفادة إخوانها المقيمين في الخارج.

وقد أفرج النظام السعودي عن الصحفي **يزيد الفيفي** والدكتور **سمير حلوني** والدكتور **سعد مطر العتيبي** في شهر أكتوبر 2021، وجميعهم ممنوعون من السفر فضلاً عن منعهم من الحديث أو الكتابة.

كما لا يزال الروائي **علي الشدوي** والاقتصادي **عبد العزيز الدخيل والإعلامي عقل الباهلي** ممنوعون من السفر رغم إطلاق سراحهم منذ شهر يوليو 2021 دون توجيه أي تهم ضدهم.

وقد أفردت "سند" قضية المنع من السفر بتقرير خاص يمكن الرجوع إليه لمزيد من التفاصيل حول هذا الانتهاك وكيف تستخدمه الحكومة السعودية ضد نشطاء حقوق الإنسان.

سابعاً: نزع الملكيات والتهجير القسري

الهوس بنزع الملكيات والتهجير القهري أصبح سمة مميزة لنظام السعودي في السنوات الأخيرة، فلا يكاد يمر شهر دون أخبار عن عمليات هدم وتهجير في أحد مدن المملكة. وبالرغم من أن نزع الممتلكات عنوة دون احترام لحق الملكية الشخصية صفة تميزت بها الحكومات السعودية على مر العهود، ولكن الأمر كان يتم عادة مقابل تثمين وافٍ ومرضٍ. ولكن ليس بالمستغرب أن يضيف النظام السعودي الحالي إلى قضية التهجير القسري عنوة وطرد السكان، عدم التعويض العادل لملاك هذه الأراضي والعقارات.

ولم يكن عام 2021 أحسن من غيره بطبيعة الحال، فبداية من تهجير أهالي قبيلة الحويطات شمال غرب المملكة عام 2020 وقتل المواطن **عبد الرحيم الحويطي** عندما مارس حقه برفض مغادرة منزله، كما شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة بين أفراد قبيلة الحويطات بسبب رفضهم للتهجير الذي تدعي السلطات أنه ليس قسريًا، وأنها لن تخرج أحدًا من منزله بالقوة، بينما تثبت ممارساتها على الأرض خلاف ذلك، وهذا ما يتضح من مقاطع الفيديو والصور المنتشرة، والظاهر فيها الإفراط في استخدام القوة ضد سكان قرية الخريبة، وما رافق ذلك من اعتقالات، ثم مقتل الحويطي. ويمكن الرجوع إلى عدة تقارير لـ"سند" حول قضية تهجير الحويطات.

صاحب أحداث عملية تهجير أهالي الحويطات عمليات اعتقال جماعية لأبناء القبيلة، وتؤكد المصادر أن هؤلاء المعتقلين قد اعتقلوا لدفاعهم عن الطفل سالم بن رشيد الطقيقي الذي تم خطفه في سيارة مدنية، وبعد أن حاول بعض أفراد أسرته اللحاق بالخاطفين وتحرير الطفل من قبضتهم. تبين بعد ذلك أن الخاطفين من جهاز المباحث، وادعوا أن سبب خطف الطفل هو لاعتقاله بعد أن كتب على الجدران عبارة "لن نرحل". كل هذا يبين الأسلوب الهمجي والاستفزازي للحكومة في التعامل مع الملفات الحقوقية الحساسة للبلد، وعدم إظهارها أي نية في اتجاه الإصلاح.

وفي منتصف عام 2021، تمت عمليات هدم لبعض القرى في منطقة عسير، جنوب المملكة. كما ظهرت عدة مقاطع مصورة لأبناء المنطقة يوثقون فيه عمليات التهجير القسري وهدم المنازل، كل هذا لأجل مشاريع وهمية وقصور ومغامرات غير محسوبة العواقب تقوم بها إدارة مراهقة للبلد.

ولا تتوقف عمليات التهجير وتنزع الملكيات على مدن دون أخرى، أو على مناطق "عشوائية" دون الأحياء الراقية، فقد فجع أهالي أحياء راقية في العاصمة في شهر يوليو 2021 من أوامر إزالة لمناطق في أحياء الخزامى والنخيل وعرقة في شمال غرب مدينة الرياض، وذلك بهدف بناء "أكبر حديقة على مستوى العالم"! ودائما ما تتسم عمليات التهجير والهدم في السعودية بضبابية الأوضاع وعدم احترام كرامة الإنسان وحقوقه، وانعدام وجود خط زمني يحدد متى ستبدأ الإجراءات، وكيفية تحديد التعويضات، وضمان وجود مسكن كريم يليق بالمهجرين قبل البدء بعمليات الإزالة. تقرير سند حول حي الخزامى بالرياض.

ولكن الفاجعة الكبرى في مسلسل انتهاك حقوق الإنسان والتهجير القسري وهدم الممتلكات حدثت في محافظة جدة نهاية 2021 ومستمرة حتى هذا الوقت، فقد انقلبت حياة سكان بعض أحياء جنوب جدة رأساً على عقب بسبب حملة التهجير والإخلاء غير القانونية والمستمرة حتى الآن. ويهيم بعض سكان هذه المناطق على وجوههم في جدة، حيث إنهم لا يعرفون ماذا يفعلون أو إلى أين يذهبون، بعد طردهم وقطع الماء والكهرباء عن بيوتهم لإجبارهم على إخلائها في أسرع وقت، في تحدٍ صارخ لمواثيق حقوق الإنسان التي تزعم السعودية الالتزام بها.

تشير تقديرات أجنبية إلى أن مليون شخص على الأقل قد نزعت ملكيات عقاراتهم وانقلبت حياتهم رأساً على عقب. كما تشير الصحيفة إلى أنه تم القضاء على ما لا يقل عن 10 مناطق بالكامل حتى الآن، وأن الخطة تستهدف الخطة حوالي 60 منطقة تقع معظمها في الجزء الجنوبي من المدينة.

إن ما يمارسه النظام ضد المواطنين في مدينة جدة وما سبقه من أحداث مماثلة في مناطق أخرى كالرياض وتبوك وعسير هو تعدٍ سافر على أهم حقوق الإنسان وهو المسكن. فبدلاً من توفير السكن للمواطنين قامت الحكومة بهدم المنازل وتهجير ساكنيها بحجج واهية تتعلق بالتوسع في مشاريع أو التطوير أو إزالة الأحياء القديمة.

ثامناً: مواطنون بلا وطن (البدون)

إن حق الحصول على جنسية البلد الذي نشأ وترعرع فيه الفرد هو حق إنساني، وليس قراراً أو منحة "ملكية". كما "أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، ولا يجوز، تعسُّفًا، حرمانُ أيِّ شخص من جنسيته ولا من حقِّه في تغيير جنسيته" كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولمعرفة المزيد عن قضية البدون في السعودية يمكن العودة لتقريرنا الخاص عن هذه القضية في "سند".

في عام 2021، لم تشهد قضية البدون تحسناً رغم المطالبات المنظمات الحقوقية للسعودية بإصلاح وإغلاق هذا الملف المتراكم وإيقاف "كرة الثلج" من التضخم. وفي شهر نوفمبر 2021، أعلنت السعودية منح الجنسية عن فتح باب التجنيس لعدد من أصحاب الكفاءات العلمية التي تنطبق عليهم شروط الحصول على الجنسية السعودية. كما مُنِحت الجنسية السعودية لعدد من الشخصيات. ولكن المخيب للآمال أن منح الجنسية في السعودية سيكون قائماً على الترشيح وفق "الصالح العام"، و"لن يكون هناك فتح باب تقديم للطلبات بهذا الخصوص"!

بالرغم أن خطوة التجنيس هذه كان يمكن أن تكون في الاتجاه الصحيح لتحسين السجل الحقوقي للسعودية، إلا أنه لم يتم اعتبار معاناة أكثر من ربع مليون "بدون" في السعودية من حرمان لأبسط الحقوق المدنية مثل حرية التنقل والتعليم والصحة والعمل.

وفي نظرة أقرب على حياة البدون في السعودية، يظهر بجلاء أنه يعانون التمييز والإقصاء في مختلف المجالات، في التعليم والعمل والتنقل والعلاج بل حتى في حالة الزواج والوفاة! وذلك لعدم حيازتهم لبطاقات هوية وطنية أو أوراق ثبوتية. يواجه أطفال فئة عديمي الجنسية خصوصاً صعوبات في الحصول على أبسط الحقوق ومتطلبات الحياة كالتعليم المدرسي أو الدراسة الجامعية، ناهيك عن إيجاد فرص عمل كريمة. كما يعاني البدون من صعوبات في توثيق عمليات الزواج أو تسجيل المواليد.

ومن الامتيازات التي تحرمها السعودية لمواطنيها عديمي الجنسية هي الرعاية الطبية، حيث ترفض المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية وحتى الخاصة علاجهم بسبب عدم حملهم أوراقاً ثبوتية، مما يؤدي إلى مخاطر عدة تواجههم وخاصة النساء الحوامل إذ تكون ولادتهن في بعض الأحيان غير مسجلة في الوثائق الرسمية مما يمنعهن من الحصول على الخدمات الحكومية الأساسية مثل الرعاية الصحية، وقد يمنعن في كثير من الأحيان من الولادة في المستشفيات العامة، وهو ما يشكل خطراً على حياة الأم والطفل. كما أن بعضهم قد يضطر إلى إدخال زوجاتهم إلى مستشفيات بأسماء نساء لديهن أوراق ثبوتية من أجل توليدهن، وعند خروجهن يضطرون إلى تمزيق تبليغ الولادة.

تاسعاً: توصيات

يوصي التقرير بما يلي:

1.ندعو المجتمع الدولي بمؤسساته الحقوقية والسياسية للضغط على الحكومة السعودية لإطلاق كافة المعتقلين السياسيين ونشطاء وناشطات حقوق الإنسان، وإيقاف المحاكمات العبثية، وإسقاط أحكام السجن والمنع من السفر بحقهم.

2.ينبغي على المجتمع الدولي القيام بواجباته وتنفيذ التزاماته تجاه انتهاكات حقوق الانسان في السعودية واستمرار الضغط لوقف الأساليب الوحشية التي ينتهجها النظام السعودي تجاه النشطاء وأصحاب الرأي، وضمان ممارسة الشعب السعودي لحقوقه المدنية والسياسية دون تقييد أو تهديد.

3.العمل الدولي لإجراء تحقيق شفاف وشامل بجرائم النظام داخل المعتقلات وخاصة التعذيب والقتل داخل السجون وعدم السماح لمرتكبيها بالإفلات من العقاب كائنا من كان، ووقف حملات التصفية الشاملة وأسلوب القتل البطيء المتعمد الذي تمارسه الحكومة السعودية ضد معتقلي الرأي.

4.وقف كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والتقني للنظام السعودي والذي يشجعه على استمرار انتهاكات حقوق الانسان. كما ينبغي تشريع أنظمة تمنع بيع برامج التجسس للحكومة السعودية.

5.تدعو "سند" المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية لتحمل مسئوليتها تجاه عمليات التهجير القسري المتعمد في مناطق المملكة، والدعوة إلى وقف الانتهاك الحقوقي المرعب والخطير، وأن تضغط على الحكومة السعودية لاحترام حقوق الإنسان والالتزام بالتعهدات الدولية بهذا الخصوص.

6.يجب على المؤسسات العدلية الدولية فضح ممارسات القضاء السعودي، لأنه العباءة التي يتدثر بها النظام في مواجهة المنظمات الحقوقية الدولية. حيث تستغل الحكومة السعودية "المحكمة الجزائية المتخصصة" لخلق هالة كاذبة من الشرعية حول إساءة استخدامها لقانون مكافحة الإرهاب لإسكات منتقديها.

7.على المجتمع الدولي أن يمارس ضغطاً إضافياً لتدارك المشاكل الناجمة عن رفضها الدائم لمنح عدد كبير من مواطني البدون الجنسية والكف عن انتهاكات حقوقهم. كما يجب على وزارة الداخلية السعودية البدء بخطة لإصلاح أوضاع هذه الفئة وللأبد، والتوقف عن الحلول المؤقتة والتي لا تحل جذور هذه المعضلة.

8.على النظام السعودي التوقف فوراً عن الانتهاكات والجرائم البشعة في حق الإنسان وكرامته وحريته، ووقف كل أشكال الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب داخل السجون والمعتقلات.

9.ندعو الحكومة السعودية للتوقف فوراً عن عمليات هدم الممتلكات والتهجير القسري التي تجري حالياً في محافظة جدة، وتعويض المتضررين عاجلاً وضمان حماية حقوقهم.

10.يجب على السلطات السعودية المسارعة في إصلاح النظام القضائي والجنائي والجزائي عاجلاً بما يتوافق مع المعايير الدولية.

11.على السلطة أن تعي مخاطر انتهاكاتها التعسفية ضد الأطفال المعتقلين، وحسم قضاياهم عاجلاً، وإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، واحترام حقوق الطفولة والمواثيق الدولية بهذا الخصوص.

SANAD

SANA ORGANIZATION

www.sanad.uk